



الخلاف الأمريكي-الإسرائيلي: تقاطع مصالح حقيقي أم تمويل استراتيجي؟

بقلم: حنين محمد الوحيلي / باحثة في مركز حمورابي للبحوث
والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 25/12/2012، بوصفه مركزاً علمياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجها، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية إلا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبّر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبعها المركز وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للباحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة



+964 7810234002



hcrsiraq@yahoo.com



www.hcrsiraq.net



شهدت الأسابيع الأخيرة موجة من التصريحات الأمريكية المرتبطة بالقضايا المركزية في منطقة (الشرق الأوسط)، وعلى رأسها الملف الفلسطيني، والاتفاق النووي الإيراني، ووقف الحرب على اليمن، فضلاً عن التوتر المعلن في العلاقة بين إدارة ترامب وحكومة (إسرائيل) بقيادة نتنياهو. هذه التصريحات، وإن بدت ظاهرياً وكأنها تمثل تحولات إيجابية تصب في صالح محور المقاومة وتدفع نحو تخفيف حدة التوترات الإقليمية، إلا أنها تحمل في طياتها مؤشرات على استراتيجية أمريكية أعمق وأكثر تعقيداً.

فعلى الرغم من أن خطاب واشنطن يوحى بتهيئة الملفات المتفجرة وفتح قنوات تفاوض مع أطراف كانت في موقع المواجهة، فإن هذه التحركات لا يمكن قراءتها بمعزل عن حاجة الولايات المتحدة إلى إعادة تمويعها الاستراتيجي في المنطقة، خاصة في ظل تغير الأولويات الدولية والصراع مع الصين وروسيا. ويضاف إلى ذلك السماح للسعودية بامتلاك القدرة النووية السلمية خارج إطار التطبيع مع (إسرائيل)، وهو تطور غير مسبوق يعكس نية واشنطن تقديم تنازلات مؤقتة أو مشروطة مقابل تحقيق أهداف أوسع تتعلق بإعادة هندسة الترتيبات الإقليمية.

من هذا المنظور، يمكن القول إن هذه التصريحات ليست سوى أدوات ضغط ومناورات محسوبة تستهدف تحسين شروط التفاوض، سواء مع إيران أو حتى مع الحلفاء الخليجيين، من دون المساس بجوهر الالتزام الأمريكي تجاه (إسرائيل). ولذلك، فإن هذه التغيرات في الخطاب الأمريكي لا تعبّر بالضرورة عن تحولات جوهيرية في السياسة الخارجية، بل هي في الغالب جزء من مسرحية سياسية متافق عليها بين واشنطن (تل أبيب)، هدفها إعادة إنتاج الترتيبات والتحالفات الإقليمية بطريقة تضمن أمن (إسرائيل) ومصالح الولايات المتحدة، مع تمرير بعض المكاسب الشكلية لأطراف محور المقاومة لضمان ضبط الساحة الإقليمية وفق الشروط الأمريكية.

أولاً: الاعتراف الأمريكي المحتمل بـ"الدولة الفلسطينية" بين الواقع والمناورة

أثار تسريب نية الرئيس ترامب الاعتراف بـ"الدولة الفلسطينية" خلال زيارته المقبلة إلى (الشرق الأوسط) جدلاً واسعاً، إذ ينظر إليه ظاهرياً كتحول استراتيجي في الموقف الأمريكي التقليدي، خاصة في ظل الجمود السياسي الطويل الذي رافق ملف التسوية منذ نقل السفارة الأمريكية إلى (القدس المحتلة) في ولاية ترامب الأولى عام 2018. لكن القراءة العميقية لهذا الإعلان، في ظل السياق العام للتصريرات الأمريكية الأخيرة، تكشف عن نمط مألف من "الإدارة الأمريكية للأزمات" وليس حلها.

فالاعتراف المحتمل لا يندرج ضمن إطار ضغط حقيقي على (إسرائيل)، بل يستعمل كأدلة تفاوضية لضبط الإيقاع الفلسطيني والعربي، وتقديم وهم المكاسب للفلسطينيين في لحظة حرجة تشهد تصاعد المقاومة وتأكل شرعية السلطة الفلسطينية. ويأتي الإعلان أيضاً في توقيت يراد له تخفيف حدة الغضب الشعبي العربي والإسلامي تجاه انكشاف تحالف واشنطن مع (إسرائيل) في عدوانها على غزة، خاصة مع تصاعد الفعل المقاوم، وتقديم دور محور

المقاومة عسكرياً وشعبياً وسياسياً.

أما على المستوى الدولي، فإن واشنطن تسعى من خلال هذا الاعتراف الرمزي غير الملزم سياسياً أو قانونياً إلى استعادة حضورها ك وسيط مقبول نسبياً في مفاوضات مستقبلية، وتحصيل أوراق ضغط على حساب قوى أخرى كروسيا والصين وإيران، التي باتت تقدم كبدائل أكثر دعماً للفلسطينيين.

وبالعودة إلى العلاقة الأمريكية - (الإسرائيلية)، فإن هذا الإعلان لا يعكس تراجعاً فعلياً في دعم واشنطن لحليفتها التاريخية، بل هو جزء من توزيع أدوار متفق عليه، يتيح لـ(إسرائيل) الاحتجاج الظاهري على الخطوة، بينما تستكمل على الأرض خطط التهويد والاستيطان وتصفية القضية الفلسطينية. بمعنى آخر، فإن الاعتراف المحتمل ما هو إلا حلقة في سلسلة الخداع الاستراتيجي الذي يستهدف ترميم صورة الولايات المتحدة، لا إنصاف الفلسطينيين.

ثانياً: وقف الحرب على اليمن وتحولات الدور اليمني بعد طوفان الأقصى

يشكل الإعلان الأمريكي عن التوصل إلى اتفاق لوقف الحرب على اليمن، برعاية سلطنة عمان، أحد أكثر التصريحات التي أثارت التفاؤل ظاهرياً في الأوساط الدولية، خاصة مع ما يصور كـ"انفراجة" إنسانية بعد سنوات من الحصار والمأساة. غير أن هذا الإعلان لا يمكن فصله عن التحول الجذري في موقع اليمن ضمن معادلة الصراع الإقليمي، تحديداً منذ انخراطه المباشر في معركة "طوفان الأقصى" من خلال استهدافه المتواصل للمرeras البحرية وحاملات الطائرات الأمريكية في البحر الأحمر وباب المندب، وتوسيع عملياته لتشمل الحصار الجوي المفروض حالياً على (إسرائيل).

الولايات المتحدة، التي كانت لعقود تعامل مع اليمن كمنطقة نفوذ غير مكتمل، وجدت نفسها فجأة أمام قوة إقليمية تمتلك إرادة الاشتباك المباشر دفاعاً عن فلسطين، وبقدرات باتت تهدد مصالح واشنطن البحرية وخطوط إمدادها النفطية والتجارية. وعليه، فإن إعلان وقف الحرب لا يمكن قراءته كمبادرة إنسانية أو حتى سياسية تقليدية، بل هو محاولة لاحتواء الصعود اليمني المقاوم، وتحييده عن خط المواجهة مع (إسرائيل) في هذه المرحلة.

الأخطر من ذلك، أن وقف الحرب قد يستخدم كورقة ضمن مفاوضات أشمل، سواء في ملف الاتفاق النووي مع إيران أو في ترتيبات إقليمية تقودها واشنطن تهدف إلى "تفكيك جبهة المقاومة" أو إغراء بعض أطراها بمكاسب مرحلية. لكن التجربة الميدانية تؤكد أن صناع القرار باتوا يدركون أن دخولها خط المواجهة ليس مرتبطاً بالحرب المحلية، بل بموقعها القومي ضمن معادلة الردع الشامل، وقد أكدت قيادة أنصار الله أن استهداف (إسرائيل) سيستمر ما دام العدوان مستمراً على غزة.

من هنا، فإن تقدير الإعلان الأميركي حول اليمن لا يمكن أن يفصل بين حاجة واشنطن لتهيئة هذه الجبهة، وبين إدراكتها بأن الدور اليمني المتقدم أصبح عبئاً حقيقياً على استراتيجيةتها في المنطقة، خاصة أنه يمثل نقطة تقاطع قوية بين محور المقاومة ومحاولات حصار (إسرائيل)، وهي نقطة لم تكن الولايات المتحدة تتوقعها أو تجهز لها.

ثالثاً: التقارب الأميركي - الإيراني والنووي السعودي: مناورة أم تحول؟

تشير التصريحات الأميركيّة الأخيرة، وكذلك بعض التسريبات الصحفية، إلى وجود رغبة أميريكية في إعادة تفعيل المفاوضات النووية مع إيران، والسماح للمملكة العربية السعودية بتطوير برنامج نووي مدني دون ربطه بالتطبيع مع (إسرائيل). ظاهرياً، تعكس هذه التحركات ميلاً نحو التهدئة وضبط الإيقاع في منطقة تصاعد فيها التوترات منذ معركة "طوفان الأقصى". إلا أن هذا المشهد يخفي وراءه مناورة استراتيجية معقدة تهدف إلى إعادة صياغة تمويع واشنطن دون أن تتخلى عن جوهر مصالحها.

فبالنسبة للتقارب الأميركي - الإيراني، لا يبدو أن واشنطن تقدم على هذا المسار من موقع الندية أو احترام الدور الإيراني الإقليمي، بل بدافع حاجتها إلى تهدئة الجبهات، واحتواء خطر توسيع المواجهة إلى حرب إقليمية كبرى، خاصة في ظل صعوبة احتواء محور المقاومة. لكن ما يجب الانتباه له هو أن هذه الخطوات لا تعني استغناءً فعلياً عن (إسرائيل)، بل تمثل مسرحية دبلوماسية هدفها تمرير تفاهمات مؤقتة، تخفف من وطأة الفشل الأميركي في ردع المقاومة، وتنمّح الاحتلال فرصة لإعادة ترتيب أوراقه.

أما فيما يخص السعودية، فإن السماح لها بتطوير برنامج نووي دون اشتراط التطبيع، يفهم ضمن سياسة "فصل المسارات" التي تنتهجها إدارة ترامب الثانية، والتي تستهدف كسب السعودية كحليف مستقر، بعيداً عن فرض شروط قد تقوض شرعية النظام داخلياً. ومع ذلك، فإن هذه الخطوة لا يمكن فصلها عن طموح واشنطن في تشكيل "ناتو شرق أوسطي" جديد، يكون محوره أمن الطاقة واحتواء إيران ومحور المقاومة، حتى وإن بدا أنه لا يشترط فيه التطبيع العلني في هذه المرحلة.

بعارة أدق، فإن هذا التقارب الأميركي مع إيران وال سعودية، لا يعكس تحولاً جذرياً بقدر ما يعبر عن إعادة ترتيب أدوات الصراع بما يتاسب مع المأزق الأميركي في المنطقة. وهو ما يعزز فرضية أن (إسرائيل) ما زالت الركيزة الأساسية لهذه الاستراتيجية، وأن ما يوصف بتوتّر العلاقات ما هو إلا تمويه سياسي ضمن خطة أكبر.

رابعاً: العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل)... خذلان تكتيكي أم شراكة استراتيجية خفية؟

في ظاهره، يبدو المشهد السياسي الراهن كأنه يعكس شرخاً غير مسبوق في العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل)، تصريحات متباينة تنم عن امتعاض، امتناع واشنطن عن استخدام "الفيتو" ضد مشروع قرار أممي لوقف إطلاق النار، تراجع الدعم العسكري المباشر، بل وحتى ترويج إعلامي أمريكي لفكرة أن الاحتلال "بات عبئاً

على الولايات المتحدة". لكن هذا كله لا يعدو كونه جزءاً من مشهد أكثر تعقيداً من أن يختزل بضعف العلاقة أو تحول جوهري في التموضع الأمريكي.

في العمق، لا تزال واشنطن تعتبر (إسرائيل) حجر الزاوية في استراتيجية الشرق الأوسطية. فهي رأس الحربة في احتواء النفوذ الإيراني، وضامن تفوقها النوعي في أي تسوية، وأداة ضغط فعالة في ترتيب التوازنات داخل الدول العربية. وعليه، فإن ما يبدو كخدلان، هو في حقيقته إعادة توزيع للأدوار بين الحليفين، بهدف امتصاص الغضب الدولي والإقليمي من جرائم الاحتلال في غزة، وفي الوقت نفسه إتاحة هامش مناورة سياسي للولايات المتحدة لتحسين شروطها مع الأطراف الأخرى (إيران، السعودية، أوروبا... الخ).

أكثر من ذلك، فإن "مسرحية الخذلان" تحقق مكاسب استراتيجية لـ(إسرائيل) نفسها، ومنها:

- منح الوقت لإعادة الانتشار: عبر تخفيف الضغط العسكري والسياسي، وتوظيف هدنة غير رسمية لإعادة التموضع وإصلاح الخلل الاستخباري والعسكري بعد طوفان الأقصى.
- تعزيز سردية "التهديد الوجودي": لتبرير خطوات تصعيدية مستقبلاً، سواء في الضفة الغربية أو جنوب لبنان، أو حتى ضد إيران.

ـ تمهيد الأرض لعدوان محتمل: عبر الإيحاء بأن (إسرائيل) تركت وحدها، ما يفتح لها الباب أمام تحرك عسكري "وقائي" قد يستمر ضد المقاومة أو حتى إيران.

إن أي قراءة تفترض تفكك العلاقة بين واشنطن وـ(إسرائيل) هي قراءة سطحية. فالحقيقة أن الطرفين يعيidan تموصعهما على رقعة الشطرنج (الشرق الأوسطية)، حيث تخفف واشنطن من "حمل" الدعم المباشر دون أن تمس الجوهر الاستراتيجي لتحالفها، بينما تحصل (إسرائيل) على فرصة نادرة لإعادة التموضع والانقضاض مستقبلاً تحت مظلة "الخداع الاستراتيجي".

لا تكتمل قراءة المشهد دون العودة إلى السياسات الأمريكية في المنطقة، التي تعتمد غالباً على "الوكيل المحلي" لتنفيذ الضربات التي تحرجها دبلوماسياً. وفي الماضي، عندما كان العراق وسوريا يطوران برامج نووية، نفذت (إسرائيل) هجمات مدمرة ضد تلك المنشآت دون دعم أمريكي مباشر، لكنها تلقت التهئة لاحقاً. هذا النمط يتكرر اليوم، حيث يتم تهيئة المشهد لدفع (إسرائيل) للقيام بما لا تستطيع واشنطن فعله مباشرة. الأمريكيون يفضلون أن لا يظهروا في دور المعادي الأول، لكنهم لا يترددون في ترك الساحة لوكيلهم في المنطقة، في خطوة قد تكون تمهيداً لضربة استباقية ضد إيران.

الخاتمة

ما يقدم اليوم كخطوات أمريكية نحو الانفكاك عن (إسرائيل)، أو كتحول استراتيجي لصالح محور المقاومة، ليس سوى إعادة توزيع للأدوار في مسرح مفتوح على احتمالات الخداع والتصعيد. فالولايات المتحدة، رغم ما تظهره من تخل وتناقض في مواقفها، لا تزال ترى في (إسرائيل) ذراعاً ضاربة وأداة مركزية لحماية مصالحها في (الشرق الأوسط)، لا سيما في ظل الانهيارات المتلاحقة في صورة الهيمنة الأمريكية العالمية.

التصريحات المتناثرة بشأن وقف الحرب في اليمن، أو منح السعودية امتيازات نووية دون تعريف، أو حتى التلميح بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، كلها ليست إلا أدوات تفاوضية مرنّة تسعى واشنطن من خلالها لكسب الوقت، وامتصاص الضغوط الدولية، وتحسين شروط العودة إلى الاتفاق النووي، أو حتى تمهيد الأرض لتحرك عسكري مفاجئ ضد إيران ينفذ بأيدي (إسرائيل)، على غرار السوابق التاريخية.

التوصيات:

1. من المهم أن تبقى القوى في محور المقاومة، بما في ذلك اليمن، حذرة بشأن التصريحات الأمريكية. فعلى الرغم من أي تغير في اللهجة السياسية، يجب أن تكون هناك دائماً مراقبة دقيقة للواقع الميداني والتحولات السياسية، بحيث لا ينخدع الجميع بكلام قد يكون مجرد تكتيك مؤقت.
2. على إيران أن تحافظ على استعداداتها العالية وتظل يقظة لما قد يطرأ من تغييرات مفاجئة. التصريحات الأمريكية قد تمهد لخطوات لاحقة تستهدف مصالحها، وبالتالي من الضروري أن تكون في أعلى درجات الجاهزية سواء على الصعيد العسكري أو الدبلوماسي.
3. يجب أن تكون المقاومة الفلسطينية على دراية بأن المواقف الدولية قد تتغير بشكل مفاجئ، حتى لو بدا أن هناك تحسناً في المواقف السياسية. من المهم الاستمرار في التصدي للاحتلال، وأن يكون هناك استعداد دائم لمواجهة أي تغيير في معادلات القوة.
4. من الضروري أن يظل التركيز على التوضيح المستمر للواقع السياسي والإعلامي، ليتم تفنيد أي مساعٍ لتسويق اتفاقات مرحلية قد تخدم أجنadas سياسية بعينها على حساب الحقوق والمصالح الحقيقية في المنطقة.
5. أي مفاوضات أو اتفاقات جديدة يجب أن تفحص بشكل دقيق، بحيث لا تعتبر حلولاً جزئية بل جزءاً من استراتيجية أكبر قد تستخدم كأدلة ضغط في المستقبل.